أثر اقتصاديات التعليم العالي على التنمية الشاملة

إشارة خاصة لمصر

الباحث/ محمد محمود عبد المعطي[1]

ملخص:

شهدت التنمية تطوراً نوعياً سواءً في مفهومها أو مضمونها وما إذا كانت مرحلية أو متواصلة، وذلك نتيجة لتطور أهدافها وفقاً لتوجه كل فكر بدايةً من هدف زيادة الدخل القومي، وتعظيم نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، مروراً بتلبية الحاجات الأساسية وصولاً لتحقيق الرفاهية، والقضاء على الفقر، وعدالة التوزيع والتمكين والمشاركة.

وتبحث الدراسة في العلاقة طويلة الأجل بين اقتصاديات التعليم العالي والتنمية الشاملة وإمكانية موائمتها في مصر، وقد استعرضت الدراسة في مقدمتها أهمية العلاقة بين التعليم والتنمية وأهمية المحور المشترك بينهما وهو الإنسان، ويكمن السؤال الرئيسي لمشكلة الدراسة هو: إلى أي مدى تُساهم اقتصاديات التعليم العالي في التأثير على أبعاد النمو والتنمية الشاملة بشكل عام وفي مصر بشكل خاص؟ والذي على أساسه تم صياغة فرضية الدراسة وأهميتها وأهدافها.

وتناول القسم الأول للدراسة التنمية الشاملة باستعراض عدد من المفاهيم الأساسية، وأهم أبعادها ومؤشراتها، وتناولت في القسم الثاني اقتصاديات التعليم العالي من خلال عدد من المفاهيم الأساسية وتطور العلاقة بين الاقتصاد والتعليم، ثم تناول تمويل التعليم العالي وتقدير عائداته، وعلاقته بسوق العمل، واستعرضت الدراسة في القسم الثالث واقع التعليم العالي وأهميته لتحقيق التنمية الشاملة في مصر.

وجاءت النتائج لتثبت صحة الفرضية حيث أن الاهتمام بالتعليم العالي ورفع كفاءته له من الأهمية بمكان في تحقيق التنمية الشاملة، ورغم جهود مصر في ذلك المجال إلا أنه لا يزال هناك الحاجة لكثير من السياسات.

الكلمات المفتاحية: *اقتصاديات التعليم العالي – التنمية الشاملة*

---

١ باحث دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

البحث مستخرج (٢/١) من رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، بعنوان: اقتصاديات التعليم العالي والتنمية الشاملة.

Abstract:

Development has witnessed a qualitative development, whether in its concept or content, and whether it is interim or continuous. as a result of the development of its objectives in accordance with the direction of every thought, starting with the goal of increasing national income, maximizing the per capita share of the gross national product. passing through the fulfillment of basic needs to achieving prosperity and eliminating poverty. . equitable distribution. empowerment and participation.

The study examines the long-term relationship between the economics of higher education and Inclusive development and the possibility of its compatibility in Egypt. On the dimensions of growth and Inclusive development in general and in Egypt in particular? On the basis of which the hypothesis of the study. its importance and objectives were formulated.

The first section of the study dealt with Inclusive development by reviewing a number of basic concepts, its most important dimensions and indicators, and in the second section it dealt with the economics of higher education through a number of basic concepts and the development of the relationship between the economy and education, then it dealt with financing higher education and methods of estimating returns from it. and its relationship to the labor market. and reviewed The study. in the third section. is the reality of higher education and its importance for achieving Inclusive development in Egypt.

The results came to prove the validity of the hypothesis. as attention to higher education and raising its efficiency is of great importance in achieving Inclusive development. and despite Egypt's efforts in that field. there is still a need for many policies.

Keywords: economics of higher education - Inclusive development

مقدمة:

تنشأ أهمية العلاقة بين التعليم والتنمية من أهمية المحور المشترك بينهما، وهو الإنسان الذي يُعد أهم ثروات الأمم، والمؤثر الرئيسي في العناصر الأخرى، فالإنسان هو محور اهتمام كل من: التعليم والتنمية وغايتهما تنمية قدراته، بهدف تحقيق تنمية وشامله والتي نجاحها يعتمد أساساً على نجاح منظومة التعليم والتعلم.

وقد تناول "Smith, 1776" أهمية التعليم في كتابه ثروة الأمم، حيث أن: "اكتساب الفرد للمهارات أثناء تعليمة ودراسته تعتبر تكلفة حقيقية، لكنها تمثل رأس مال تحقق في شخصه، وبالتالي ثروة شخصية لكنها جزء من ثروة المجتمع ككل" (Smith, 2007, p.217).

وعليه: فإن العلاقة تبادلية بين التعليم والتنمية بمفهومها الشامل، حيث يؤثر التعليم في التنمية الشاملة ويتأثر بها، ولتحقيق أهدافها لابُد من توافر رأس المال البشري المؤهل لذلك، ومن هنا يُعد التعليم عملية استثمار في الإنسان وللإنسان.

وفي ظل التطورات التي يشهدها العالم نحو التحول إلى الاقتصاديات القائمة على الصناعات المعرفية، أصبح التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص بمثابة صناعة تعليمية، لها أساليبها الإنتاجية للحصول على منتج تعليمي ذو جودة.

وبناءً عليه ظهر العديد من المفاهيم التي ارتبطت بالتعليم كصناعة مثل: مفاهيم عناصر الإنتاج المشاركة في العملية التعليمية، والتمويل اللازم ومصادره سواء على المستوى الحكومي أو الخاص، كذلك المراحل الإنتاجية التي يمر بها المنتج التعليمي حتى يخرج في صورته النهائية، والتكلفة الاقتصادية والعائد المتوقع منه.

لذلك أصبحت هناك ضرورة للموائمة بين متطلبات التنمية الشاملة والمخرجات التعليمية ومواردها التي إذا لم يتم توظيفها بكفاءة يكون هدراً، ومن هنا تزايد الاهتمام بدراسة المفاهيم ذات الصلة، لذلك ظهر علم اقتصاديات التعليم، وقد استمد أهميته من الاهتمام المتزايد بالتنمية الشاملة. (الحاج، ٢٠١٢، ص:٢٩)

وقد اتجهت كثير من الدول لتنمية الصناعات المعرفية، وأهمها: التعليم العالي مما جعلها في الصدارة، إلا أن الدول النامية ومنها: مصر تتسم بمؤشرات نمو متواضعة تعوق زيادة قدرتها التنافسية، كما أن العنصر البشري بها يواجه عدة تحديات. وهذا ما نتناوله تلك الدراسة من خلال استعراض مشكلتها وفرضيتها، والوقوف على مدى أهمية وأهداف العلاقة المتبادلة بين اقتصاديات التعليم العالي والتنمية الشاملة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل تنمية رأس المال البشري في كل ما يتم إكسابه من معارف ومهارات بالاستثمار في الإنسان، مُتمثلاً في كل إنفاق يُزيد انتاجيته ومن ثم زيادة دخله ومستوى معيشته، ومن أهم أشكال هذا الاستثمار: التعليم العالي الذي يواجه العديد من التحديات في كثير من الدول وخاصة الدول النامية ومنها: مصر، وأهمها:

- التفاوت بين نمو الإنفاق ونمو عائداته وتزايد الإنفاق يتطلب ترشيده ومراعاة مدى فاعليته وكفاءته لتلبية وتحقيق أهداف ومتطلبات التنمية الشاملة.
- لابد من دراسة الاستثمار في التعليم العالي وفقاً للنظريات وأساليب التحليل والقياس الاقتصادية، لبحث طرق تحسين أدائه ورفع كفاءته الإنتاجية.
- يتطلب التطور المستمر لمفاهيم النمو والتنمية تعزيز التنسيق المستدام بين التعليم العالي بكافة عناصره والتنمية الشاملة ومتطلبات سوق العمل.
- عدم توافر المرونة بالأنظمة التعليمية لمعظم الدول النامية، وبالتالي تباطؤ تطوير وتحديث الأساليب المستخدمة في العملية التعليمية.

وهذا ما يُفسر سبب الحاجة لتطوير التعليم العالي، والبحث عن أساليب جديدة لتحسين أدائه ورفع كفاءته الإنتاجية، وإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية، لتتناسب ومتطلبات التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل، ومما سبق يمكن إبجاز مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي: إلى أي مدى تُساهم اقتصاديات التعليم العالي في التأثير على التنمية الشاملة بشكل عام وفي مصر بشكل خاص؟

فرضية الدراسة:

بناءً على ما تقدم يمكن صياغة فرضية الدراسة التالية: "وجود علاقة طويلة الأجل ذات تأثير متبادل بين اقتصاديات التعليم العالي أهداف التنمية الشاملة".

أهمية الدراسة:

تنشأ أهمية الدراسة من أهمية موضوعاتها الرئيسية والتي ترجع لأهمية دراسة اقتصاديات التعليم من كون التعليم يمثل حق إنساني، ويجب مراعاة الجانب الاقتصادي وإلا نتج هدر للموارد، لذلك نشأت أهمية دراسة الجانب الاقتصادي للتعليم العالي شأنه شأن أي استثمار، بالإضافة لأنه يُعد أساس التنمية الشاملة.

مما سبق ونتيجة لحداثة أسلوب تناول الموضوع من حيث عناصره والربط فيما بينها، والتطور المستمر لمفاهيم التنمية بداية من مفهوم النمو ثم تعدد أبعاد التنمية، مروراً بالتنمية البشرية والتنمية المستدامة وصولاً للتنمية بمفهومها الشامل - كل ذلك يحاكي حاجة البحث العلمي لمثل هذه الدراسات. لذلك جاءت أهمية الدراسة للأسباب السابقة، وكذلك تأسيساً على فرضية الدراسة.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تفسير مشكلتها من خلال مناقشة سؤالها والإجابة عليه، والتحقق من مدى صحة فرضيتها وبالتالي الوقوف على مدى مساهمة التعليم العالي في تحقيق التنمية الشاملة بالإشارة الخاصة إلي مصر، وذلك بدراسة الإطار النظري للتنمية الشاملة، وكذلك الجوانب المختلفة لاقتصاديات التعليم العالي وأهمها تمويله والإنفاق عليه ومدى فاعليته في تحقيق العائدات المتوقعة، وبناءً عليه: يتضح ما له من الضرورة بمكان ما يستدعي البحث والدراسة.

الدراسات السابقة: كانت اقتصاديات التعليم العالي محلاً لاهتمام عدداً من الدراسات، منها ما يلي:

ألقت دراسة (مصطفى أحمد السطري، ٢٠١١) الضوء على مصادر تمويل التعليم العالي والبحث عن مصادر بديلة، كما أشارت إلى أهمية التعليم للتنمية، ومساهمته في التخفيف من مشكلة البطالة والفقر، وتوصلت الدراسة إلى أن كثير من الكوادر الإدارية ينقصها الكفاءة لإنتاج مُخرج تعليمي ذو جودة عالية، كما أشارت لضعف ميزانيات البحث العلمي بالدول النامية، بالإضافة لغياب الحافز المادي والمعنوي الذي يشجع على البحث العلمي.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تنسيق مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة فيما بينها، والبحث عن مصادر تمويل جديدة، وكذلك ضرورة تقدير ملئب سوق العمل المحلي والخارجي، وربط ذلك بنوعية خريجي التعليم العالي على المدى الطويل، وضرورة تحديد أعداد المدرجين في كل مؤسسة، وتحديد البرامج التعليمية والتخصصات العلمية وربط ذلك باحتياجات سوق العمل.

أما دراسة (Asian Development Bank, 2012) فقد ألقت الضوء على إشكالية تمويل التعليم العالي، وضرورة البحث عن موارد جديدة لتمويل التوسع السريع في الالتحاق بالتعليم العالي، ومواجهة زيادة تكاليف التشغيل، كما أشارت إلى أن بعض الحكومات ومؤسسات التعليم العالي أخطأت في بعض سياسات التعامل مع تلك القضية، حيث: قامت بزيادة نسبة الطلبة إلى نسبة المحاضرين، وتخفيض القيمة الحقيقية للأجور التعليمية، وتأجيل عمل الإصلاحات وأعمال الصيانة والتجديدات اللازمة، وتوظيف مدربين أقل كفاءة وبأقل تكلفة، والتضييق على موارد تمويل المكتبات والمعامل، وهو ما أدى لضعف جودة التعليم العالي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك عدة اختيارات أمام الحكومات والمؤسسات التعليمية، أهمها: البحث عن مصادر تمويل جديدة من خلال تحميل الطلبة وأسرهم جزء أكبر من تكاليف التعليم العالي، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في خفض تكاليف مجالات التعليم التي لا تؤثر على مستوى الجودة، وضرورة تشجيع الحكومات ومؤسسات التعليم العالي لتنفيذ معايير ضمان الجودة بشكل كامل.

وهدفت دراسة (Rahul Anand and others, 2013) إلى قياس النمو الشامل، ومحاكاة التعريف المطلق للنمو لصالح الفقراء، والذي يتجاوز مرحلة التركيز على قضايا التوزيع فقط، ويؤدي هذا الإجراء إلى إحداث التباين بين مختلف الدول عند عملية القياس، كذلك يؤدي إلى التمييز بين الدول ذات الدخل المرتفع والدول ذات الدخل المنخفض للفرد، وأشارت الدراسة إلى أن أهم المحددات الرئيسية لتحقيق النمو الشامل في الأسواق الناشئة تتمثل في كل من: استقرار الاقتصاد الكلي، وتنمية رأس المال البشري، بالإضافة إلى إحداث التغييرات الهيكلية اللازمة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن تحسين مستويات التعليم له دور إيجابي نحو استقرار الاقتصاد الكلي باعتباره عنصر أساسي لتحقيق النمو الشامل، وبالرغم من أن الدراسة أكدت على أهمية التكنولوجيا، إلا أنها ترى أن تأثير التكنولوجيا أقل وضوحاً في النمو الشامل من تنمية رأس المال البشري، كذلك أظهرت الدراسة أن القدرة التنافسية لمشروعات البنية التحتية قد يكون لها دور هام في النمو الشامل بالرغم من أن النتائج القياسية للدراسة أظهرت دلالة إحصائية منخفضة.

(١) التنمية الشاملة

١/١ مفاهيم أساسية للتنمية

١/١/١ الحق في التنمية:

بدأت فكرة وحدة حقوق الإنسان في عام ١٩٤٤ بإعلان "فيلادلفيا"، لتشمل مجموعة متكاملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية، ونظرا لانقسام العالم بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة للحرب الباردة، فقد تم تضمين حقوق الإنسان خلال وثيقتين في عام ١٩٦٦ (Gupta, Ros-Tonen, January 2015, P.35) احداهما للحقوق المدنية والسياسية والأخرى: للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجاء إعلان طهران في عام ١٩٦٨ ليشير إلى أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية غير قابلة للتجزئة.

وأوصت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في عام ١٩٧٧ بالتعاون مع اليونيسكو بضرورة دراسة الأبعاد الدولية للحق في التنمية، وعلاقتها بالحقوق الأخرى بما فيها الحق في السلم، وفي عام ١٩٧٩ أدخلت تلك اللجنة عدة مفاهيم لتحديد عملها حول الحق في التنمية واستمرت تقاريرها ومناقشاتها، لصياغة إعلان الحق في التنمية والذي تم اعتماده في ديسمبر ١٩٨٦ (**بوكميش، ٢٠١٣، ص ص:٨٢-٨٤**).

وأصبح الإنسان أساساً لبرامج التنمية ونظراً للاهتمام بهما فقد أصدرت الأمم المتحدة "إعلان الحق في التنمية" لإقرار ضرورة التنمية الشاملة للجميع، إذ تم التأكيد في الفقرة الثانية من الديباجة على أن التنمية هي: "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل لفوائدها". (United Nations, Dec. 1986, p.2)

وبذلك أوجد "إعلان الحق في التنمية" التزاماً قانونياً لتحقيق تنمية شاملة مستدامة عادلة، بهدف رفاهية الأفراد وتحسين حياتهم جميعهم على أساس المشاركة، ومنح حق التعبير والحريات (**بوكميش، ٢٠١٣، ص ص:٧٧-٧٨**)، وبالتالي تضمن الإعلان الأبعاد الرئيسية للتنمية الشاملة وهي: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

٢/١/١ التنمية كمفهوم لغوي عام:

التنمية تعني الزيادة في كم الأشياء وكيفيتها ونوعيتها، فهي لغوياً كلمة مشتقة من نمو، ومادة: (نما) بالمعجم الوسيط تشير إلى الفعل نما الشيء نماءً، ونمواً: زاد وكثر، ويقال: نما الزرعُ، ونما الولدُ ونما المالُ، أي: زاد، وكذلك نما الخضاب في اليد والشَعر : ازداد حمرة وسواداً (**المُعجم الوسيط، ٢٠٠٤، ص:٩٥٦**)، فالتنمية تعني الزيادة والانتشار والازدهار والتكاثر والرفاهية (**الزنفلي، ٢٠١٣، ص:١٩١**)، بمعنى زيادة وتحسين وتطوير ما هو قائم ونشره واستحداث لما هو غير قائم.

والتنمية وفقاً لقاموس (**Pearson Longman, 2009, pp.275-276**) كمصطلح إنجليزي "Development" والمشتق من الفعل "Develop" وفقاً لقاموس (**Oxford Dictionary, 2001, p.505**) يقصد به "ينمو" ويصبح أكثر تقدماً، أما "التنمية" تعني إحداث تغيير جذري لما هو قائم ليصبح أكثر قوة وكفاءة وتقدماً، وكذلك تغيير المنتج أو الخطة أو الفكرة لما هو أفضل والقدرة على تحقيق الأهداف.

٣/١/١ الدول النامية ومدى صلاحية مفاهيم النمو والتنمية:

- **أراء لا ترى اختلاف بين النمو والتنمية:** بعض الاقتصاديين لا يفرقون بينهما ويعتبرون أن التنمية ما هي إلا مرادفاً للنمو الاقتصادي، بمعنى أنهما يعبران عن الزيادة في الإنتاج. (**العيسوي، ٢٠٠٣، ص ص:٦-١٧**)

- **أراء تفرق بين النمو والتنمية:** تؤكد الأراء الأكثر انتشارا على وجود اختلاف، فبالنسبة (**للنمو**) أشار "Schumpeter" إلى أنه يمثل ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، وزيادة الإنتاج الكلي، وبالتالي يرى أن النمو مفهوم كمي تلقائي (**عجمية، ناصف، نجا، ٢٠١٠، ص:٧٥**).

أما بالنسبة (**للتنمية**) فقد أكد "Myrdal" في كتابة الدراما الأسيوية على ضرورة التحول من النمو بمفهومه الضيق إلى التنمية بمفهومها الواسع (**Nagar, Dharwad, 2017, pp.4-5**)، وبالتالي إضافة هدفين أخرين للنمو لزيادة فرص العمل وهما: (الحد من الفقر – إعادة توزيع الدخل والثروة)، أما البنك الدولي فقد عرفها بأنها: تُعبر عن زيادة قابلة للاستمرار في مستويات المعيشة تشمل المساواة في الفرص والحريات، بمعنى أن الهدف الشامل للتنمية هو زيادة الحقوق للجميع" (**World Bank, 1991, p.49**)

أ- الدول النامية وصلاحية مفهوم التنمية:

التنمية مفهوم يهتم بالدول النامية ويُفهم بطرق مختلفة وله أبعاد مُتعددة، ويشير إلى الارتقاء بالظروف الاقتصادية والاجتماعية، والتوظيف الأمثل للموارد، ويشمل الجانب البشري (أحمد، ٢٠١٩، ص ص:١٧٣-١٧٤). وعليه فإن صلاحية مفهوم التنمية بالنسبة للدول النامية تكمن في أن: "التنمية عملية مجتمعية شاملة للانتقال من حالة التأخر الاقتصادي وتباطؤ التغير الاجتماعي والثقافي إلى حالة تفاعلية تتميز بالنمو المستدام والتحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، لتحسين نوعية الحياة لكافة أفراد المجتمع". (Rabie, 2016, p.8)

٤/١/١ أهم الاتجاهات الحديثة للتنمية: يمكن الإشارة إلى أهمها كما يلي:

أ- **التنمية المتكاملة:** تهتم بوحدة مجالات التنمية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً وغيرها من المجالات، بمعنى التفاعل والتنسيق فيما بينها لتحقيق الأهداف الكلية، كما تهتم بزيادة فرص مجموعة من الأفراد في الانتاج والخدمات بدون التأثير على الأخرين في نفس الزمن والمكان، وبالتالي ضمان التكامل وتساوي الفرص. (السليماني، مايو ٢٠١٦)

ب- **التنمية المستدامة:** بينما تزيد الطموحات مع نظريات التنمية المختلفة زاد الضغط على موارد البيئة القابلة للنضوب، مما أدى إلى التفكير مجدداً في وضع وطبيعة التنمية، وبداية ظهور التنمية المستدامة (Nagar, Dharwad, 2017, pp.6-7) والتي تعرف بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها والاحتفاظ بحقها في الاستفادة من الموارد" (United Nations, 1987, p.8). فالتنمية المستدامة تعتمد على ثلاث مكونات أساسية وهي الاستدامة، والعدالة، ملائمة الحياة، وتهتم بمدى علاقة الاقتصاد بترشيد استخداماته للموارد الطبيعية، لضمان استدامتها وإنتاج مخرجات تضمن سلامة الأفراد والبيئة.

ت- **التنمية البشرية المستدامة:** تُعرف التنمية البشرية وفقاً لتقرير (United Nations, 1990) بأنها: "عملية التوسع في نطاق الاختيارات البشرية التي تتحدد بظروف الواقع وتتغير بمرور الوقت" (p.1)، وظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة لدمج بين منهجي التنمية البشرية والتنمية المستدامة، وأكد تقرير (United Nations, 1994) على أن التنمية البشرية المستدامة لا تحقق نمواً اقتصادياً فقط ولكنها تعمل على توزيع فوائده توزيعاً عادلاً، وتُمثل حماية للبيئة وتمكين للبشر. (p.4)

ث- الإطار الشامل للتنمية والنمو الشامل:

أعلن البنك الدولي في عام ١٩٩٦ عن مبادرة سميت بـ "الإطار الشامل للتنمية" والتي تُعد صياغة جديدة لمفهوم التنمية ومؤشراتها، ويقوم هذا الإطار الجديد للتنمية على إحداث التكامل بين الجانب الاقتصادي والمالي والهيكل الاجتماعي والبشري، وتحويل المجتمع من الطرق التقليدية في التعامل مع قضايا التعليم والصحة والإنتاج إلى طرق أكثر حداثة (**سويفي، ٢٠٠٩، ص:٨٣**).

كما أصدر البنك الدولي في عام ٢٠٠٩ وثيقة "ما هو النمو الشامل؟" حيث عرفه بضرورة استدامة النمو للحد من الفقر المطلق، ولكي يكون هذا النمو مستدام على المدى الطويل يجب أن يكون واسع النطاق ويشمل عدد كبير من القطاعات والقوى العاملة، وداعماً لإنتاجية العمالة بإعادة توزيع الدخل، لتحسين القدرة الإنتاجية لهم وتهيئة ظروف العمل (**World Bank, 2009, p.2**).

ويتضمن هذا المفهوم ارتباطاً مباشراً بين المحددات الكلية والجزئية للنمو، حيث يركز النمو الشامل على نمو إنتاجية العمالة بدلاً من التركيز على معدل نمو العمالة ذاته أو إعادة توزيع الدخل، لأن نمو العمالة يُزيد من فرص العمل الجديدة، بينما نمو إنتاجية العمالة تُزيد الأجور وعوائد العاملين.

كذلك عرف بنك التنمية الآسيوي (ADB) النمو الشامل بأنه الأسلوب الذي يتيح فرص متساوية لمشاركة الجميع في عمليات النمو، ووفقاً لفكرة "Roemer" في التمييز بين الجهد والظروف ثم التأكيد على أن النمو الشامل ينبغي أن يعالج أوجه عدم التكافؤ الخاص بالظروف (**ADB, July 2007, p.10**).

كما قام بنك التنمية الأسيوي بإعداد استراتيجية مؤسسية (إستراتيجية ٢٠٢٠) والتي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل كأحد أهدافه الرئيسية، وفي هذا الإطار يتجاوز "النمو الشامل" مفهوم النمو واسع النطاق، فالنمو ليس مجرد إيجاد فرص اقتصادية جديدة، ولكنه أيضا يضمن المساواة في الوصول إلى الفرص التي يتم إتاحتها لجميع فئات المجتمع، وخاصة الفقراء".

أما برنامج النمو الشامل "للبنك الأفريقي للتنمية، ٢٠١٢" فقد عرفه بأنه "النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى حماية الضعفاء وزيادة فرص الوصول الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لعدد أكبر من الأفراد والمناطق والدول، وذلك في إطار من الشفافية والعدل والمساواة والتعددية السياسية (**African Development Bank, 2012, p.2**). ولكي يكون نمو الدخل شاملاً يجب مراعاة ما يلي:

١. التركيز على النمو كعملية: ويكون الاهتمام فيها بالجانب "غير التمييزي للنمو"، بمعنى السماح بمشاركة (ومساهمة) جميع أفراد المجتمع في النمو، وخاصة الفقراء والمهمشين.
٢. التركيز على النمو كنتائج: ويكون الاهتمام فيها بجانب "الحد من الحرمان للنمو الشامل"، بمعنى تقليص التفاوت في الأبعاد غير المتعلقة بالدخل المُحقق للرفاهية، والتي لها أهمية خاصة في تعزيز الفرص الاقتصادية، بما في ذلك التعليم والصحة والتغذية والتكامل الاجتماعي.

ويعتمد عمل مركز السياسات الدولية للنمو الشامل (IPC-IG) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على فرضية أن المجتمعات الأكثر مساواة يكون أدائها التنموي أفضل، وينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى النمو الشامل باعتباره عملية ونتيجة، حيث يضمن لكل فرد المشاركة في عملية النمو، سواء من حيث المشاركة في صنع القرار، أو في النمو ذاته، أو في تقاسم نتائجه بشكل عادل، وذلك طوال دورة الحياة.

كما تتضمن إستراتيجية أوروبا ٢٠٢٠ فكرة النمو الشامل، وتعرفه بأنه "تمكين الأفراد من خلال مستويات عالية من التوظيف والاستثمار في المهارات، ومكافحة الفقر، وتحديث أسواق العمل والتدريب، وأنظمة الحماية الاجتماعية، لمساعدتهم على توقع التغيير وإدارته، وبناء مجتمع متماسك". كما تؤكد الاستراتيجية على ضرورة أن تمتد نتائج النمو إلى جميع أجزاء الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك أقاليمه الخارجية، وبالتالي تعزيز التماسك الإقليمي (OECD, 2014, p.9).

وكل ما سبق لا يأتي إلا من خلال برامج تنموية تهدف لزيادة كفاءة كافة القطاعات التنموية وإشراكها الكامل في التنمية الوطنية الشاملة (الكناني، صبري، ٢٠٠٦، ص ص:٧٩-٨٣)، والتي يمكن استعراضها بشيء من التوسع في الجزء التالي.

٢/١ ماهية التنمية الشاملة

١/٢/١ النمو الشامل والتنمية الشاملة:

أ- **النمو الشامل:** يعكس النمو الشامل نهجاً للدمج الاجتماعي لضمان تكافؤ الفرص، ونمو مرتفع مستدام، وإيجاد فرص عمل لائقة للفقراء لزيادة دخولهم (Gupta, Pouw, Ros-Tonen, 2015, p.545)، وتعد اسهامات "بنك التنمية الأسيوي" هي الأكثر تناولاً لمفهوم النمو الشامل، فقد عرفه (Ali and Zhuang, 2007) بأنه الأسلوب الذي يتيح فرص متساوية لمشاركة الجميع.

ووفقاً لفكرة "Roemer" في التمييز بين الجهد والظروف تم التأكيد على أن النمو الشامل ينبغي أن يعالج أوجه عدم التكافؤ الخاص بالظروف.

أما برنامج النمو الشامل "للبنك الأفريقي للتنمية، ٢٠١٢" يعرفه بأنه "النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى حماية الضعفاء وزيادة فرص الوصول الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لعدد أكبر من الأفراد والمناطق والدول، وذلك في إطار من الشفافية والعدل والمساواة والتعددية السياسية، وأكدت وثيقة "ما هو النمو الشامل؟" للبنك الدولي عام ٢٠٠٩ على أن النمو لكي يستمر يجب أن يكون شاملاً لعدد كبير من القطاعات والقوى العاملة، وداعماً لإعادة توزيع الدخل، لتحسين القدرة الإنتاجية. (Kozuka, 2014, pp.112-116)

ب- **التنمية الشاملة:** قد يؤدي الاهتمام بالنمو وفقط إلى استبعاد بعض الأفراد وتركز الثروة وتجزأه الأسواق، لذلك تهتم التنمية الشاملة بأبعاد أخرى، منها: الديمقراطية المباشرة (ممارسة الحقوق المدنية والسياسية)، والتوزيع العادل للخدمات (كالتعليم والصحة والبنية التحتية) لتمكين مشاركة الجميع.

فالتنمية الشاملة تُعد أساساً غاية إنسانية بالتحول إلى اقتصاد مبني على المعرفة، وتشير إلى مفهوم أعم يتضمن الاستدامة والتكييف مع الموارد الطبيعية، كما يضم الأبعاد الإنسانية كماً ونوعاً ودون تمييز. (أحمد، ٢٠١٩، ص: ٢٢٠)

ويوضح (Gupta, Ros-Tonen, January 2015, p.36) أن مصطلح التنمية الشاملة استخدم أكاديمياً منذ عام ١٩٩٨، كما يشير (Gupta, Pouw, Ros-Tonen, 2015, p.544) أنه ظهر بوضوح لأول مرة في التقرير السنوي لبنك التنمية الأسيوي (ADB, 2007, pp.6-32)، كاستراتيجية نحو المساواة والتمكين.

وقد عرفها إعلان الحق في التنمية بأنها: "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل لفوائدها". (United Nations, Dec. 1986, p.2)

٢/٢/١ التنمية الشاملة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الجديدة:

يتطلب تحقيق الاستدامة القوية عدم المفاضلة بين أهدافها الرئيسية: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلا أن ذلك صعب التحقق فغالباً ما تميل السياسات إلى المفاضلة لصالح الأهداف الاقتصادية على حساب الأهداف الاجتماعية والبيئية.

لذلك ظهرت أهداف التنمية المستدامة (SDG) عام ٢٠١٥، وكان ذلك بمثابة تحول مُعاصر إلى نموذج التنمية الشاملة، لما يحتويه من أهداف الألفية بالإضافة للاهتمام بجودة حياة كريمة للإنسان، وهو ما يستهدفه النموذج الجديد للتنمية، حيث: تعظيم الفرص، والقدرة، والتمكين، والأمن. ويشمل ١٧ هدفاً (UNDP, SDGs), 2015, p.4-20) منهم ١١ هدف على الأقل لجعل التنمية أكثر شمولاً، وغايتها الحد من الفقر وتحقيق المساواة والتمكين وإتاحة الفرص وتحسين نوعية الحياة (Nagar, Dharwad, 2017, pp.6-7).

والسؤال الرئيسي هنا: إلى أي مدى يُراعي مفهوم التنمية الشاملة صياغة أهداف التنمية المستدامة الجديدة؟ لذلك كان لابُد من ربط مفهوم التنمية الشاملة بأهداف التنمية المستدامة، فبالرغم من الأخيرة لها جوانب اقتصادية واجتماعية وبيئية، إلا أنه من الصعب تزامن تحسين الجوانب الثلاثة معاً للأجيال الحاضرة واللاحقة، وفي محاولة لتعويض ذلك ظهرت عدة مفاهيم ثنائية الأبعاد، أهمها:

- النمو الشامل (ويجمع بين كل من: الأهداف الاقتصادية والاجتماعية).
- الاقتصاد الأخضر (ويجمع بين كل من: الأهداف الاقتصادية والبيئية).
- المجتمع الأخضر (ويجمع بين كل من: الأهداف الاجتماعية والبيئية).

ويوضح الشكل التالي كيف أن تلك الثنائيات تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكي يتحقق التوازن فيما بينها فإن منهج التنمية الشاملة يُعد استراتيجية تعويضية لمعالجة المفاضلة بين جوانب التنمية المستدامة لصالح الاقتصاد والتي تُحدث عدم المساواة المستمر في الدخل. (Gupta, Vegelin, 2016, pp.434-435)

الشكل (١/٣/١) العلاقة التعويضية بين التنمية الشاملة والتنمية المستدامة

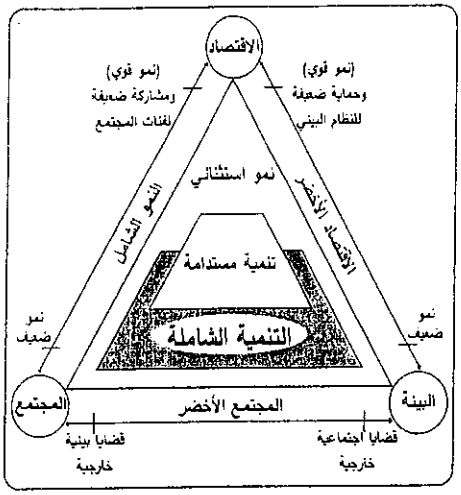

Source: (Gupta, Vegelin, 2016, p.435)

كما تظهر الفروق بين المفاهيم ثنائية الأبعاد والتي تُعد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وكيفية تداخلها مع التنمية الشاملة للربط بين ركائزها، فالتنمية الشاملة تعمل على الحد من التفرد وتركز الثروة، وتقليص فجوات الدخل والمعارف والقدرات، وتمكين الفئات المهمشة والمستبعدة من الوصول للخدمات والفرص الاجتماعية، وبالرغم من أنها ركزت في البداية على الأبعاد الاجتماعية ومراعاة الفقراء والمهمشين، إلا أن لها جانب بيئي لأن أفقر الناس كثيراً ما يعتمدون على الموارد الطبيعية من تربة وغابات وأسماك ومياه ومن ثم فتلك الموارد قابلة للنضوب، كما ترتبط رفاهية الأفراد بالاستثمار المستدام للمحافظة على خدمات النظام البيئي (Gupta, Pouw, Ros-Tonen, 2015, p.544).

١/٣ الأبعاد الرئيسية للتنمية الشاملة

١/٣/١ الأبعاد الرئيسية للتنمية الشاملة:

أ- **الأبعاد الاقتصادية:** تهتم بالأهداف المادية للتنمية بمفهومها الشامل المستدام من خلال صياغة سياسات متعددة تضم قائمة أولويات وبدائل، وذلك في ظل الإمكانيات والموارد المادية المتاحة من حيث كفايتها وفعاليتها (**المراغي، ٢٠١٤، ص:٢٨**)، ومن أهم الأبعاد: عدالة التوزيع وعدم التركز، تخفيض معدلات الفقر.

ب- **الأبعاد الاجتماعية:** تُعد التنمية الاجتماعية بُعداً رئيسياً من أبعاد التنمية الشاملة، والتي تهتم بمكونات العنصر البشري وإعداده من حيث: التعليم والتدريب والصحة، لتنمية قدراته وإكسابه الخبرات والمهارات، وتنمية الحراك والتماسك بين مكونات المجتمع. (**المراغي، ٢٠١٤، ص:٢٨**)

ت- **الأبعاد السياسية:** يُعد الشمول السياسي بُعداً رئيسياً من أبعاد التنمية الشاملة، وفقاً لإعلان الحق في التنمية عام ١٩٨٦، والتنمية السياسية تهتم بتحديد دور النظام السياسي في عملية التنمية من حيث اتخاذ القرارات، وعمل دراسات تحليلية لبنائه الاجتماعي لتحقيق قدر من الاستقرار السياسي. (**المراغي، ٢٠١٤، ص:٢٨**)، ومن أهم الأبعاد السياسية للتنمية الشاملة: التعددية والحرية والمشاركة.

ث- **الأبعاد الإدارية والمؤسسية:** تهتم بقضايا الإطار المؤسسي للجهات التنموية والقدرة المؤسسية لها ومدى الالتزام بتنفيذ الاتفاقات الدولية الملزمة، حيث تختص هذه الأبعاد بحوكمة مؤسسية للأساليب التنظيمية والإدارية، وبالتالي التنسيق بين الأبعاد الأخرى للتنمية. (**Joachim, spangenberg, 1998, pp. 9-10**)

ج- **الأبعاد العلمية والتكنولوجية:** أصبحت التكنولوجيا من العناصر الحيوية التي تساعد على تنمية القدرات البشرية، ووفقاً لـ (**Grizans, 2009, p.16**) فقد أشارت كل من الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠٠٠ إلى كيفية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أكد على أهمية الأبعاد التكنولوجية لتحقيق التنمية.

ح- **الأبعاد البيئية:** احتلت البيئة أهمية في إطار التنمية الشاملة على أساس أن حماية موارد البيئة مسؤولية الجميع تجاه الجميع (الأجيال الحاضرة واللاحقة)، وذلك بزيادة وعي الأفراد بدورهم في العلاقات البيئية وتعريفهم بأساليب حماية البيئة، وربط التنمية بالبيئة. (**Gent, 2017, pp.10-14**)

(٢) اقتصاديات التعليم العالي

٢/١ مفاهيم أساسية

٢/١/١ مفاهيم التعليم والتعليم العالي:

أ- **التعليم:** تُعد أهم مفاهيم التعليم وفقاً لآراء كل من: علماء الاجتماع والاقتصاد كما يلي: (**أخضر، ٢٠٠٦، ص ص: ٤٠-٤٢**)

- مفهوم التعليم وفقاً لآراء علماء الاجتماع: يمكن إيجاز أهمها على النحو التالي:

- تعريف "Gorge F.Kneller": "يقصد بالتعليم اكساب الفرد المعرفة، لتنمية مهاراته وقدراته من خلال مؤسسات تعليمية رسمية".
- تعريف "Arnold Green": "التعليم يُعد من عمليات البيئة الاجتماعية وانتقال التراث، بمعنى أنه أحد وسائل الاتصال للتقدم الاجتماعي".

- مفهوم التعليم وفقاً لآراء علماء الاقتصاد: لم يختلفوا كثيراً عن علماء الاجتماع في تعريفهم إلا أنهم أضافوا القيمة الاقتصادية وحاولوا قياسها، ومن تلك المفاهيم تعريف (SCHULTZ, 1963, P.7, 10-38) حيث رأى أن:

- التعليم صناعة تجمع بين الاستهلاك والإنتاج، لإنتاج أفراد ذوي كفاءات بكل المجالات، عكس قطاعات أخرى تُنتج أفراداً كل في مجاله.

وعليه: فإن التعليم يمثل تنمية القدرات الذهنية واليدوية للفرد لتمكنه من رفع مستوى معيشته والمشاركة الإيجابية في مجتمعه. كما أن له أثاره المباشرة على الفرد بزيادة فرص حصوله على العمل وزيادة دخله كنتيجة لارتفاع إنتاجيته، كذلك له أثاره على المجتمع لأن الفرد المتعلم يسهم بالمشاركة الفعالة في الإنتاج وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية". (**عز الدين، عبد المولى، ٢٠١٢، ص:٢٢٥**)

ب- **التعليم العالي:** للتعليم العالي مفاهيم متعددة، أهمها: تعريف وثيقة المؤتمر العام لليونيسكو في عام ١٩٩٣ بأنه: "كل برامج الدراسات أو التدريب الموجهة للبحث بعد المرحلة الثانوية، وتوفرها مؤسسات التعليم العالي" (UNESCO, 1998, P.19)، وتُعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) بأنه: "مستوى دراسي بعد التعليم الثانوي، وتباشرها مؤسسات التعليم العالي بأنواعها من خلال البرامج المقدمة عبر الوسائل المختلفة" (**الربيعي، ٢٠٠٨، ص:٢٣**).

٢/١/٢ اقتصاديات التعليم العالي:

عرف "Cohen" اقتصاديات التعليم بأنها: "دراسة لكيفية توظيف الموارد الإنتاجية النادرة من خلال التعليم لتواصل الإنتاج عبر الزمن، وبأنواع متعددة من التدريب وتنمية المعارف والمهارات وغير ذلك، وتوزيع ذلك على الحاضر والمستقبل بين أفراد المجتمع وحاجاته" (**عابدين، ٢٠٠٠، ص:٤١**).

٢/٢ تمويل الإنفاق على التعليم العالي

١/٢/٢ الإنفاق على التعليم العالي:

تُمثل تكاليف الإنفاق النقدي على التعليم العالي مقابل الحصول على الموارد اللازمة سواء البشرية (معارف ومهارات)، أو المادية (مباني ومعدات وغير ذلك)، للقيام بالوظائف والمهام المطلوبة لتحقيق المستهدف (**المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، ٢٠١٢، ص:٢٤**)، وتنقسم تكاليف الإنفاق على التعليم إلى:

- إنفاق الأفراد على التعليم (الإنفاق الخاص): تُعد من أهم محددات قرارات استثمار الأفراد، وتشمل كل أوجه الإنفاق التي يتحملها الأفراد.
- إنفاق المجتمع على التعليم (الإنفاق العام): تُعد من أهم محددات قرارات السياسات العامة للدولة، وتشمل كل أوجه الإنفاق التي يتحملها المجتمع، مثل: أجور أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين والعمال وغير ذلك، بالإضافة إلى نفقات رأس المال. (**الهايشة، ٢٠١١، ص:٩٥**)

٢/٢/٢ إشكالية تمويل الإنفاق على التعليم العالي:

تتمثل مشكلة تمويل التعليم العالي في تحديد مصادره سواء الحكومية أو غيرها، وتنميتها واستثمارها وتوجيهها على النحو الأمثل، لتمكين المؤسسات التعليمية من القيام بوظائفها، ويرتبط ذلك بأساليب

التخطيط التي توجه توظيف الموارد بهدف الاستثمار الأمثل لها، وفقاً لنظام علمي يوضح جوانب الإنفاق والتكلفة الحقيقية لتحقيق أفضل عائد ممكن. (عزب، ٢٠١١، ص ص:٣١٥-٣١٦)

وتعتمد كفاءة التعليم العالي على تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد، واستخدام أمثل للموارد والتكاليف، لذلك تتجه كثير من الدول لترشيد الإنفاق وتحديد الأهداف بدقة، وخاصة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فحجم الإنفاق على التعليم والتدريب والبحث العلمي يُعد إنفاقاً استثمارياً يُزيد من كفاءة وأداء العنصر البشري، ولا يتم ذلك إلا بضمان مصادر التمويل. (بن غنيمة، ٢٠١٥، ص ص:٦٠-٦١)

أهم اتجاهات وأنواع تمويل التعليم العالي:

هناك ثلاث اتجاهات رئيسية لتمويل التعليم بصفة عامة، وهي:

١. التمويل الحكومي العام (استثمار عام): يرى هذا الاتجاه أن التعليم العالي حق لكل فرد، وأن المجانية تكفل ذلك، وعليه فإن الدولة مسئولة عن تمويل التعليم.
٢. التمويل الخاص (استثمار خاص): يتمثل في التعليم غير الحكومي الذي يمول كلياً من خلال كيانات أو أفراد، لعدة أهداف أهمها تحقيق ربح وعائد مالي. (جوهر، ٢٠١٢، ص:١٧)
٣. التمويل المختلط (استثمار بالمشاركة): ويكون بمشاركة الحكومة والمؤسسات الإنتاجية الحكومية والخاصة، ورجال الأعمال والأفراد بمعنى أن يقوم القطاع الخاص بالتمويل، ولكن الدولة لها دور الاعتماد والإشراف والرقابة ممثلة في وزارة التعليم العالي. (بن غنيمة، ٢٠١٥، ص ص:٦٨-٦٩)

أهم مصادر تمويل التعليم العالي:

تتعدد وتتنوع مصادر تمويل التعليم العالي، ويرتبط نمط ومصدر تمويل التعليم العالي وفقاً لكل دولة وطبيعة نشاطها الاقتصادي ونظامها التعليمي، لذلك كان لابُد من دراسة موارد تمويل التعليم، والبحث عن مصادر تمويل جديدة وبدائلها (الرشدان، ٢٠٠٨، ص ص:١٣٦-١٤٧)، وأهم مصادر التمويل:

١. الموازنة العامة للدولة والضرائب.
٢. الرسوم الدراسية بالمؤسسات العامة والخاصة.
٣. السندات الدراسية: السند هو كوبون يحدد قوة شراء الخدمة، ويساعد الطلبة على اختيار الخدمة التعليمية التي تناسبهم، ويساهم في تنوعها.

٤. التمويل الذاتي للمؤسسة: أغلب المؤسسات تبحث عن موارد مالية خارج نظام الموازنة الحكومية لتعزيز موازنتها السنوية، ويكون هذا التمويل من خلال عوائد مالية لأنشطتها المختلفة، وهو ما يسهم في تخفيف الأعباء عن الدولة، كما يساهم في تحسين أداء المؤسسة من خلال تسويق البحوث، ومركز الإنتاج، والمراكز الاستشارية. (بن غنيمة، ٢٠١٥، ص ص:٦٥-٦٦)

٥. القروض والمساعدات الدولية: كتمويل البنك الدولي لدعم المؤسسات لإصلاح برامجها ومشاريعها لتحقيق التنمية بها. (World Bank, 2003, pp.59-118)

ورغم ذلك يقترح بعض الخبراء بمصادر إضافية للتمويل، لذلك تبحث اقتصاديات التعليم وضع معايير لتنظيم عملية تمويل التعليم، وتوافر الكفاءة في كل مصدر من مصادره، وتحليل علاقة نفقات التعليم بعائداته، لتحقيق أقصى درجة من الكفاءة الإنتاجية، وهذا ما يدفع إلى دراسة التكاليف والعائدات.

٣/٢ تكاليف التعليم العالي وعائداته

يُنظر لتكاليف التعليم في الغالب على أنها مُرادف لنفقاته، والتكاليف من المفاهيم التي تتعدد تفسيراتها وتحليلاتها، ويمكن تعريفها بأنها: "قيمة ما يُنفق باستخدام الموارد والإمكانيات المتاحة في اتجاه النظام التعليمي، ومن ثم التضحية بعدم استخدامها في اتجاهات استثمارية بديلة". (فليه، ٢٠١٢، ص:٢٠٦-٢٠٧)

أهمية دراسة تكاليف التعليم:

- توضيح الرؤية لمتخذي القرار، وتحديد الأولويات، وتوزيع التكلفة بين الأطراف.
- تحقيق التوازن بين مخصصات التعليم ونفقات القطاعات الأخرى.
- تمكين المخططين من الوقوف على الإنفاق الفعلي، والموارد الحقيقية الموظفة.
- الوقوف على الإمكانيات المالية المتاحة لتكلفة تنفيذ مشروع تعليمي.
- دراسة سلوك التكلفة يُمكن من تحديد مدى كفاءة استخدام الموارد.
- تحديد الكفاية الإنتاجية للتعليم في ضوء مقارنة النفقات بالعائدات والمنافع.
- تحقيق عدالة توزيع نفقات التعليم على مؤسساته وفقاً لأولويات المجتمع.
- التنبؤ بتكاليف التعليم المستقبلية يفيد في البحث عن مصادر تمويل جديدة.
- التأكد من الاستخدام الأمثل للموارد. (الحاج، ٢٠١٢، ص ص:١٧٨-١٧٩)

١/٣/٢ أنواع تكاليف التعليم وأسباب ارتفاعها وأساليب ترشيدها:

أ- **أنواع تكاليف التعليم:**

١. التكلفة الرأسمالية (الإنتاجية): وتشمل تكاليف شراء الأرض وتشييد المباني وشراء التجهيزات ووسائل النقل، وكل ما يمكن يستفاد به على المدى الطويل.

٢. التكلفة الدورية: وتشمل النفقات الجارية مثل: الأجور والمرتبات والكهرباء.

٣. تكلفة الفرص البديلة: هي التي تستخدم في التعليم بدلاً من استخدامها في مجالات استثمارية أخرى تحقق أرباح. **(فليه، ٢٠١٢، ص:٢٠٧-٢١٦)**، حيث:

- تكلفة الفرص البديلة الخاصة: مثال: الوقت الذي يقضيه الفرد في التعليم له تكلفة مالية تتمثل في الدخل الذي يحصل عليه في حالة العمل بذلك الوقت.
- تكلفة الفرص البديلة الاجتماعية: مثال: الإنفاق على الأراضي والمباني المستخدمة في العملية التعليمية، بدلاً من الإيرادات التي يمكن الحصول عليها في حالة بيعها أو تأجيرها لأنشطة أخرى. **(الرشدان، ٢٠٠٨، ص:١٢٨)**

ب- **أسباب ارتفاع تكاليف التعليم وأساليب ترشيدها:**

زيادة تكاليف التعليم ترجع لعدة أسباب، أهمها: زيادة أعداد الطلبة لمبدأ مجانية التعليم ولارتفاع معدلات النمو السكاني، وتزايد الاهتمام بنوعية التعليم وبالتالي التوجه نحو أنواع التعليم الأكثر تكلفة، والاهتمام المتزايد بتحسين نوعية التعليم وجودة مخرجاته، وزيادة الأجور، وتزايد التوجه نحو الاستخدام المكثف لتقنيات التعليم الحديثة، وارتفاع معدلات التضخم، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التمييز بين ترشيد التكاليف وتخفيضها، لأن محاولة تخفيض التكاليف قد ينتج عنه محاذير تؤثر على جودة العملية التعليمية ومخرجاتها، أما الترشيد يكون وفقاً لدراسات علمية لتجنب هدر الموارد وتوظيفها توظيف أمثل، ويمكن تقسيم إجراءات ترشيد تكلفة التعليم كما يلي:

- إجراءات مباشرة: مثل: الاهتمام باستخدام أساليب التعليم عن بُعد.
- إجراءات غير مباشرة: تقليل معدلات التسرب، تحسين العملية التعليمية لتخفيض نسب الرسوب والحد من الهدر التعليمي، تطوير المناهج وأساليب التدريس، ونظم التقويم والامتحانات. **(الحاج، ٢٠١٢، ص ص:١٩٧-٢٠٠)**

٢/٣/٢ عائدات التعليم العالي:

تهتم اقتصاديات التعليم بدراسة جدوى عائدات التعليم، بمعنى قياس مخرجاته أو عائداته مقارنةً بمدخلاته أو الإنفاق عليه، وباعتبار أن التعليم العالي يُعد استثماراً في رأس المال البشري، فإن له عوائد اقتصادية وغير اقتصادية لكل من الأفراد والمجتمع والدولة ككل، حيث:

- بالنسبة للأفراد (العائد الخاص للتعليم): يتمثل في زيادة دخلهم بسوق العمل في المستقبل، يُضاف لذلك العوائد غير المادية مثل: تحسين السلوك الصحي والسلوك المدني، وتقليص معدلات الخصوبة، والرعاية الجيدة للأبناء، وزيادة الرشد بقرارات الأفراد، وغير ذلك.
- بالنسبة للمجتمع والدولة (العائد الاجتماعي للتعليم): يتمثل في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات العدالة في توزيع الدخل والثروة، وتقليص مستويات الفقر البشري، يُضاف لذلك العوائد غير المادية مثل: تعزيز الديمقراطية، والحفاظ على البيئة، وتحقيق الاتساق الاجتماعي، وتقليص معدلات الجريمة، وغير ذلك. (**بو طيبة**، ٢٠١٩، ص ص:٩-١٠)

(٣) التعليم العالي ومتطلبات التنمية الشاملة في مصر

إن مرحلة انتقال الخريجين إلى سوق العمل تُعد إحدى أهم قضايا التعليم العالي في مصر وأهم مراحل علاقة التنمية الشاملة باقتصاديات التعليم العالي، فالهدف المحوري للاستثمار في التعليم العالي يتمثل في تكوين رأس مال بشري على مستوى من الجودة والكفاءة لتوفير قوى عاملة قادرة على قيادة التنمية الشاملة. لذلك يجب توافر عدد من المهارات أو الكفاءات المتميزة في الخريجين، إلا أن معظم الخريجين بمصر يفتقدون لكثير من المهارات الوظيفية: الفنية والشخصية التي يتطلبها العمل، لذلك يتناول هذا القسم الموضوعات التالية:

١/٣ جودة مُخرجات التعليم العالي

تُعد أعداد الخريجين الكبيرة من أهم تحديات كفاءة وجودة مخرجات التعليم العالي بمصر، فقد ارتفع عدد الخريجين في الفترة (٢٠٠٧/٢٠١٨) من ٤٨٥٨٥٩ ألفاً إلى ٥٤٩٥٢٦ ألفاً بما يعادل ١١٣٪، ويهدف مشروع تأكيد الجودة والاعتماد بتمويل البنك الدولي لضمان جودة التعليم العالي، وتطويره وتحديد توقعات عائداته من حيث قدرات الخريجين، وقد ساهم هذا المشروع في إعداد المعايير الأكاديمية القومية القياسية، وتحديد نواتج التعلم المستهدفة من المعارف والمهارات.

وتتمثل أهم عائدات التعليم العالي في تحديد مدى اتجاهات الخريجين من حيث التوظف في سوق العمل أو مواصلة الدراسات العليا، وكذلك من حيث العائدات المالية الخاصة بهم، والعائدات الاجتماعية من استثمار المجتمع فيهم، وتوجد صعوبات في توافر تقارير أو بيانات معدلات العائد الداخلية للخريجين في مصر مقارنة بدول أخرى (OECD and WB, 2010, pp.178-181).

٢/٣ التعليم العالي وسوق العمل

١/٢/٣ علاقة التعليم العالي بسوق العمل:

العلاقة بين التعليم وعمليات التنمية تتطلب إحداث تقارب بين التعليم من جهة وسوق العمل من جهة أخرى، وهو ما يُحفز كثير من الدول للاهتمام بإعداد الموارد البشرية اللازمة لتلبية متطلبات التنمية بمختلف أبعادها وخاصة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الاهتمام بالحد من البطالة، وما يستدعي إحداث التقارب ين التعليم وسوق العمل عدد من العوامل، أهمها: زيادة عدد الملتحقين بالتعليم، والتقدم العلمي، والحاجة إلى قوى عاملة ذات مهارات حديثة، وانخفاض فرص العمل لغير المتعلمين أو غير المؤهلين، وتطور السياسات التعليمية التي تهدف لتعليم العمال وتوفير التعليم كخدمة اجتماعية للجميع (عزب، ٢٠١١، ص ص:١٢٩-١٣٠).

٢/٢/٣ توازن عرض الخريجين وطلب سوق العمل:

يصعب الوقوف على مدى جودة التوليفة المكونة لعرض الخريجين (كماً ونوعاً) والتي تلبي متطلبات سوق العمل، وخاصة في ظل نقص بيانات الخريجين والتوظف والأجور، وتزايد عرض الخريجين وعدم ملائمة تخصصاتهم لمجالات التنمية المطلوبة، كذلك هناك إشكالية اختلال التوازن بين عرض وطلب خريجي التعليم العالي ومن ثم الحد من فرص التوظف، وبالتالي تزايد معدلات البطالة بينهم، ورغم ذلك تقوم مصر بجهود لتحقيق التقارب بين التعليم وسوق العمل، بإنشاء العديد من المعاهد المتوسطة والعالية المهنية والتقنية (عزب، ٢٠١١، ص:١٣٢)، ورغم تزايد أعداد الخريجين إلا أنها ليست بالضرورة أن تسبب مشكلة اقتصادية، وخاصة إذا كانوا يتمتعون بمهارات التفكير وحل المشكلات والابتكار، وبالتالي تكون زيادة الخريجين ذوي الجودة والكفاءة مكسباً.

٣/٣ القيمة المضافة للتعليم العالي

تُعد القيمة المضافة هي المحدد المحوري لقوة أي اقتصاد وخاصة مع بدايات القرن الحادي والعشرين، بالتحول من إنتاج السلع والخدمات التقليدية إلى إنتاج البرامج والخبرات المعرفية، والتي يُعد التعليم من أهم مصادرها وداعماً لمعارف الإنسان المختلفة، ومن ثم زيادة القيمة المُضافة بل ومضاعفتها (**عبد الحميد، ٢٠٠١، ص:٣٢٠**)، ويمكن تقدير القيمة المُضافة للاستثمار في الإنسان بحساب عائداته، بالرغم من أن المعارف والمهارات المكتسبة لا يمكن بيعها بالرغم من أن لها قيمة.

وقد رأى "Schultz" أن التعليم كاستثمار يمكن أن يؤثر على الاستهلاك وتكوين المدخرات، وأن التقدم الاقتصادي بسبب التعليم يتوقف على مدى اتساق عمل الجامعة مع متطلبات سوق العمل من قدرات ومهارات (**الأسعد، ٢٠٠٠، ص:٦٢**)، كما تناول الكثير علاقة التعليم بالدخل الفردي وطريقة توزيعه، ومنهم: "Jacob Mincer"، ودراسة "Walsh" للوقوف على العوائد الاقتصادية للاستثمار في التعليم العالي، وتوصلت إلى: ارتفاع إنتاجية ودخل خريج الجامعة مقارنة بخريج المرحلة الثانوية، والقيمة الاقتصادية لعائدات التعليم العالي أكبر من تكلفته، وانخفاض القيمة الاقتصادية لعوائد الماجستير والدكتوراه عن تكلفتهما، إلا أن هناك مميزات أخرى لأصحابها، منها: العمل بالجامعة والمكانة الاجتماعية، والقيمة الاقتصادية لعائدات التعليم لبعض التخصصات لا تتناسب مع التكاليف (**الرشدان، ٢٠٠٨، ص:١٨٦**)

وعليه: فقد أصبح الفكر الاقتصادي يهتم بالتعليم العالي كاستثمار، ونظراً لأهميته الاقتصادية والتي لا تتعارض مع الجوانب الحضارية والثقافية يجب أن تتكامل الدراسة بكل جوانبها العلمية والتطبيقية والتنفيذية. (**الأسعد، ٢٠٠٠، ص:١١٠**)

وتكمن القيمة المضافة الناتجة عن استثمار رأس المال البشري في أن الإنفاق على التعليم استثماراً يفوق عائدات الاستثمارات الأخرى، فالتعليم يُكسب الفرد القدرة على التكيف والنمو المهني، واستيعاب التكنولوجيا والتغيرات في عوامل الإنتاج، وبالنسبة للمجتمع تُنفق الدولة على التعليم وتقوم بالموازنة بينه وبين بنود الإنفاق الأخرى، وفي المقابل يُمد التعليم المجتمع بكوادر مدربة لقيادة عمليات التنمية، وبالتالي زيادة الناتج ومن ثم زيادة الدخل، وتحقيق الرفاهية بمعنى أن للتعليم عائدات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتربوية. (**فليه، ٢٠١٢، ص ص:١٦٠-١٦٢**)

النتائج:

بناءً على ما سبق يُمكن التحقق من فرضية الدراسة، فقد ساهم التعليم في تنمية شاملة للعديد من الدول التي كانت تُعد نامية بينما أصبحت متقدمة (**العادلي، ٢٠١٣، ص:٤٩**)، مقارنة بما تنتهجه بعض الدول الأخرى في إهدار فرص مواكبة الاقتصاد المعرفي، وذلك ليس فقراً ولكن لضعف إدارة الثروات الفكرية والإدراك بتلك المشكلة هي البداية الصحيحة، ويمكن استعراض ما خلصت الدراسة حيث:

أ- نتائج عامة:

١. اتفقت النتائج التجريبية للدراسة مع المقدمات النظرية في أهمية التعليم العالي كونه محركاً محورياً للتنمية الشاملة.
٢. لرأس المال البشري دوراً أساسياً في تعزيز الإنتاجية أكثر من كونه وسيلة يستخدمها الأفراد بهدف تأكيد مهاراتهم لدى أصحاب العمل عند التقدم للوظائف.
٣. صعوبة فصل وقياس أثر التعليم عن إنتاجية العمل لصعوبة القياس الكمي للعناصر الغير كمية، وعدم دقة تحديد الدخل كمؤشر للإنتاجية.
٤. زيادة الفجوة الزمنية بين الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي من جهة، وبدء ظهور العائد الاقتصادي للتعليم من جهة أخرى.
٥. متغيرات قوة العمل والتكوين الرأسمالي الثابت والإنفاق على التعليم، لها جميعها تأثيراً موجباً ومعنوياً على الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه.
٦. عدالة التوزيع وتكافؤ فرص الوصول تؤدي لزيادة الناتج القومي المحلي وزيادة نصيب الفرد منه، وزيادة فرص العمل ذات الأجر المرتفع وخفض نسبة البطالة.

ب- نتائج خاصة بمعظم الدول النامية ومنها مصر:

١. ندرة الدراسات التي حاولت اختبار سببية العلاقة بين متغيري الدراسة في مصر، وإن وجدت فإن نتائجها غالباً ما تكون غير متسقة الإتجاه، فبعضها يوضح علاقة سببية وحيدة الاتجاه أو متبادلة أو عدم وجود علاقة ذات سببية أساساً.
٢. غياب العلاقة في الأجل الطويل بين متغيري الدراسة بكثير من الدول النامية ومنها مصر، ويمكن تفسير ذلك بما يلي:

- طبيعة النمو والتنمية بالدول النامية والتي ترتبط بمصادر ريعية، لاعتماد الاقتصاد على الدخل من موارد غالباً ما تكون طبيعية دون تطويرها، مما يكون لمنظومة التعليم العالي عُرضة للتأثر بالعوامل الخارجية.
- السياسات الاقتصادية لا يكون من أولوياتها إصلاح وتطوير النُظم التعليمية.
- عدم ربط منظومة التعليم والتعليم العالي بمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، وهو ما يُزيد معدلات البطالة بين خريجي التعليم العالي.
- الطبيعة الاستهلاكية لكثير من الفئات التي يكون لديها فوائض ولا تميل لاستخدامها في استثمارات إنتاجية.
- زيادة الإنفاق على التعليم ليس شرطاً كافياً لسوء تخصيص الموارد.

٣. عدم عدالة توزيع الدخل ونتائج التنمية في شكل فرص اقتصادية ووظائف، وبالتالي عدم تحسين مستويات المعيشة.

٤. ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لا تعني حتماً تحسن حالة الفقراء، إلا إذا صاحب ذلك النمو إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء.

٥. رأس المال العيني (الأصول الثابتة) لا يُمثل مصدراً هاماً للتنمية بمعظم الدول النامية، لضعف واختلال كثير من هياكل الإنتاج بالقطاعات التقليدية من: زراعة وصناعة وتتضاءل القيمة المضافة بها بينما تزيد في الخدمات.

٦. انخفاض الإنفاق على التعليم والبحث العلمي في مصر مقارنة بدول الدراسة.

٧. تقادم التكنولوجيا المستخدمة يؤثر سلبياً على معدلات النمو والتنمية البشرية.

٨. صادرات مصر المعرفية في وضع شديد السوء وتكاد تكون منعدمة.

٩. ضرورة مواصلة عمليات الإصلاح للحفاظ على معدلات الاستثمار والتنمية وتشجيع المزيد منها، لزيادة مستوى المعيشة وخاصة لذوي الدخل المحدود.

١٠. رغم جهود الدولة إلا أن هناك تباطؤ في تحقيق التنمية الشاملة حيث تعاني من مشكلات متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ومؤسسية وتكنولوجية.

١١. تباطؤ الإرادة السياسية لدى المسئولين للعمل بجدية في مجال التنمية الشاملة، وإن وجدت فيقتصر الأمر على الشعارات.

١٢. انتشار الفساد وسوء الإدارة خاصة بالجهاز الإداري بالدولة.

١٣. عدم وجود الشفافية بما يضمن حق الأفراد والمجتمع في مشاركة اتخاذ القرار.

١٤. ضعف الوعي المجتمعي بضرورة تغيير كثيراً من أنماطه، لتطوير التعليم العالي وصولاً للتنمية الشاملة، وخاصة مع وجود نسب تسرب من التعليم ليست قليلة.

١٥. إهمال دراسة الأثار غير المباشرة للتعليم، وتجاهل دور العلم والبحث العلمي.

١٦. عدم الاهتمام بتشجيع الابتكارات وتحفيز العمل بمجالات البحوث والتطوير.

المراجع

أولاً: المعاجم والقواميس:

- مجمع اللغة العربية (٢٠٠٤)، **المُعجم الوسيط**، ط: ٤، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
- Pearsall, J. (2001), **The New oxford dictionary of English**. Oxford University Press.
- Pearson Longman (2009), **Longman Dictionary of American English**, Pearson Education Limited, Edinburgh Gate, England.

ثانياً: المراجع العربية:

١. أحمد، أبو بكر سلطان (٢٠١٩)، **اقتصاد المعرفة: للتنمية المستدامة**، مركز البحوث والتواصل المعرفي، الرياض، السعودية.

٢. أخضر، فايزة محمد حسن (٢٠٠٦)، **اقتصاديات التعليم للفتاة في المملكة العربية السعودية**، مطبعة الملك فهد، الرياض.

٣. الأسعد، محمد مصطفى (٢٠٠٠)، **التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

٤. بن غنيمة، محمد السعيد (٢٠١٥)، **أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر.

٥. بو طيبة، فيصل أحمد (٢٠١٩)، العائد من الاستثمار في التعليم، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٦. بوكميش، لعلى (٢٠١٣)، **الحق في التنمية كأساس لتنمية الموارد البشرية وتحقيق التنمية الشاملة**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الإفريقية أدرار، الجزائر، العدد:١١.

٧. جوهر، علي صالح (٢٠١٢)، **التعليم العالي العام والخاص:** الواقع والتحديات توجهات عالمية وعربية معاصرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر.
٨. الحاج، أحمد علي (٢٠١٢)، **اقتصاديات المدرسة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
٩. الربيعي، سعيد بن حكمد (٢٠٠٨)، **التعليم العالي في عصر المعرفة:** التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
١٠. الرشدان، عبد الله زاهي (٢٠٠٨)، **في اقتصاديات التعليم**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
١١. الزنفلي، أحمد محمود (٢٠١٣)، **التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
١٢. السليماني، عصام (مايو ٢٠١٦)، **تعريف مفهوم التنمية**، منشور في:
https://www.mo7itona.com/2016/05/blog-post_6.html
١٣. سويفي، عبد الهادي عبد القادر (٢٠٠٩)، **أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جامعة أسيوط.
١٤. عابدين، محمود عباس (٢٠٠٠)، **علم اقتصاديات التعليم الحديث**، الدار المصرية اللبنانية.
١٥. العادلي، عادل مجيد (٢٠١٣)، **مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية**، مركز الدراسات التربوية والأبحاث النفسية، جامعة بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد:٣٥.
١٦. عبد الحميد، هالة سمير (٢٠٠١)، **مدى كفاءة نظام التعليم المصري في تحقيق متطلبات التنمية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
١٧. عجمية، محمد عبد العزيز & ناصف، إيمان عطية & نجا، على عبد الوهاب (٢٠١٠)، **التنمية الاقتصادية:** بين النظرية والتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
١٨. عز الدين، أمينة & عبد المولى، سمية أحمد (٢٠١٢)، **التنمية الاقتصادية**، جامعة حلوان.
١٩. عزب، محمد على (٢٠١١)، **التعليم الجامعي وقضايا التنمية**، مكتبة الأنجلو المصرية.
٢٠. على، ماهر أبو المعاطي (٢٠١٢)، **الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة:** معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
٢١. العيسوي، إبراهيم (٢٠٠٣)، **التنمية في عالم متغير:** دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، ص ص:٦-١٧.
٢٢. فليه، فاروق عبده (٢٠١٢)، **اقتصاديات التعليم**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
٢٣. الكناني، كامل كاظم بشير & صبري، أمنة حسين (٢٠٠٦)، **اللامركزية وإدارة المجتمعات المحلية**، سلسلة دراسات علمية في التخطيط التنموي، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، العراق.

٢٤. مرادسي، حمزة (٢٠١٠)، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

٢٥. المراغي، سالي بهاء الدين (٢٠١٤)، **دراسة تحليلية لمعايير سياسة محاور التنمية الاقليمية**، رسالة ماجستير، كلية الهندسة جامعة القاهرة.

٢٦. المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج (٢٠١٢)، **اقتصاديات المعرفة**، الكويت.

٢٧. الهايشة، محمود سلامة (٢٠١١)، **التعليم وأثره في التنمية الاقتصادية**، منشور في:
http://www.alukah.net/Publications_Competitions/0/35528/

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1. ADB (2007), **Annual Report**, Volume I, Printed in the Philippines.
2. African Development Bank Group (Apr. 2012), Inclusive Growth Agenda, Briefing Notes for AFDB's Long-Term Strategy.
3. Gent, S. V. (August 2017), **Beyond buzzwords:** What is inclusive development? Synthesis report, Include Secretariat, knowledge platform on inclusive development policies (include), pp.10–14.
4. Grizans, J. (2009), **Urban Issues and Solutions in the Context of Sustainable Development:** A review of the literature, IME Working Paper 92/09, ISSN 1399-3224, University of Southern Denmark, Esbjerg and the author.
5. Gupta, J. & Ros-Tonen, M. A. F. (January, 2015), **Inclusive development, Special Issue Cosust Sustainability Science:** Inclusive Development: A Multi-Disciplinary Issue View project, UNESCO.
منشور في: https://www.researchgate.net/publication/303311950
6. ——— & Pouw, N. R. M. and Ros-Tonen, M. A. F. (2015), **Towards an Elaborated Theory of Inclusive Development**, European Journal of Development Research, Vol.27, No.4.
7. ——— & Vegelin, C. (2016), **Sustainable development goals and inclusive development**, International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics, Springer, Volume 16, Issue 3.
8. Joachim, Harris & spangenberg, (1998), **Sustainability Indicators:** Acompass on the road Towards Sustainability, Wuppertal paper No.81, Wuppertal Institute, Wuppertal.
9. Kozuka, Eiji (June 2014), **Perspectives on the Post-2015 Development Agenda**, Chapter-5: Inclusive Development: Definition and Principles, Japan International Cooperation Agency Research Institute (JICA).
10. Marshall, A. (2013), **Principles of Economics**, Eighth edition, Palgrave Macmillan, London, England.
11. Nagar, A. & Dharwad, L. (2017), **Inclusive Development:** A Paradigmic Analysis for Karnataka, Centre for Multi-Disciplinary Development Research (CMDR), India. http://www.cmdr.ac.in.

12. OECD and WB (2010), **Higher Education in Egypt**: Reviews of National Policies for Education.
13. ——— (May 2014), **Report on The OECD Framework for Inclusive Growth**, Meeting of The OECD Council at Ministerial Level, Paris, France.
14. Rabie, M. (2016), **A Theory of Sustainable Sociocultural and Economic Development**, Palgrave Macmillan Publishers Limited, England.
15. Schultz, T. W. (1963). **The Economic Value of Education**, Columbia University Press.
16. Smith, A. (2007), **An Inquiry into The Nature and Causes of the Wealth of Nations**, Edited by S. M. Soares, Metalibri Digital Library.
17. UNESCO (1998), **Higher Education in the Twenty-first Century**, Vision and Action, World Conference on Higher Education, Paris.
18. United Nations (UNDP) (1990, 1992, 1994, 1996, 1997, 1998, 2002), **Human Development Reports**, The United Nations Development Programme, Oxford University Press, New York, USA.
19. ——————— (SDGs, 2015), **Sustainable Development Goals**.
20. ——————— (Dec. 1986), **Declaration on The Right to Development**, General Assembly resolution 41/128.
21. ——————— (1987), **Our Common Future**, World Commission on Environment and Development, Oxford: Oxford University Press.
22. World Bank (1991, 2009, 2003, 2013, 2017), Annual Report.